عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

تفاهمات المعارضة السوية في القاهرة ضرورة تحفها إشكاليات مركبة

تقدير موقف

مسار السياسة والعلاقات الدولية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ولرسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سورية والمنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يُنتج المركز الدراسات المنهجية المنظّمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org
البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار 17 كانون الثاني / يناير 2015

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

تمهيد

يعتري جسم المعارضة السورية تناقضات في الرؤى السياسية ومستويات إدراكها وارتباطها بالمصالح الجيوسياسية المتعارضة، وهذا التناقض عائد بأغلبه لاختلاف التوجهات الإيديولوجية للأحزاب المعارضة وتموضعاتها في الملعب السوري الاستراتيجي، بالإضافة إلى أسباب مرتبطة بمراحل النشوء والتبلور والتي أثرت البيئة الداخلية القمعية على بناها وشخوصها.

كما شكل هذا التناقض الموضوعي في إحدى مراحل الثورة السورية سبباً يتذرع به المجتمع الدولي ويدخل الملف السوري في دوامة التوازنات وإدارة الأزمة بهدف ضبط المشهد السوري سياسياً وعسكرياً قدر المستطاع من جهة، والتأني في مسألة حسم الموقف السياسي حيال نظام سياسي في بقعة جيوسياسية بالغة التعقيد لأسباب تتعلق بطبيعة القوى البديلة وسلوكها الإقليمي من جهة أخرى.

أضحى هذا التناقض اليوم عقبةً لا بدّ من تجاوزها بحكم إفرازاتها المتمثلة بتزايد حدة الاستقطاب، وشدة الصراعات الموازية لصراع السلطة والمعارضة، فالالتقاء على خارطة طريق سيشكل دليلاً ومرجعاً لخطوات الانتقال إلى نظام سياسي جديد يراعي المتطلبات الأمنية الوطنية ولا يتعارض مع الأمن الإقليمي والدولي، ويتيح للعملية السياسية فرص البناء والتغيير الديمقراطي. **عموماً لا يمكن السير باتجاه هذا الهدف دون إدراك ثلاثة أمور:**

1. **فهم الرؤية الإقليمية والدولية للملف السوري، الأمر الذي يدعو للتمييز بين التصريحات والأداء الفعلي.**
2. **ثوابت ومتغيرات الأطراف المعارضة، ومدى إمكانية التوصل لمحددات أساسية لا خلاف فيها.**
3. **استكشاف الغايات الدخيلة ومدى تأثيرها على اتجاه الحدث وحرفه عن المبتغى.**

متابعة للمناورة الروسية بلباس مصري

تعتزم قوى المعارضة السورية الالتقاء في القاهرة في 22/ 2015/1، وسيحضر الاجتماع شخصيات من الائتلاف وهيئة التنسيق و"إسلاميون وسطيون" ورجال أعمال وثوار، للعمل على وضع رؤية مشتركة لإنهاء الأزمة ووضع خارطة طريق من أجل ذلك، ولتحديد النتائج المتوقعة من هذا اللقاء لابد من استحضار الأمور الثلاثة المذكورة أعلاه.

يحيلنا الأداء المصري الدبلوماسي وأطروحاته المتقاربة مع الحراك الروسي إلى استعراض الشبه بين الطرحين، لعل أهمها الدعوات الشخصية لأطراف المعارضة، وادعاء التشجيع نحو حوار سوري-سوري دون وسيط، كما ينطلقان من فرضيات سياسية من المرجح أن تكون هي التالية:

- دمج الائتلاف (الممثل السياسي للمعارضة السياسية) بمكونات المعارضة الأخرى لإنتاج طرف له مهامُ المتابعة السياسية والتفاوض مع النظام دون اشتراط رحيل الأسد عن السلطة، فالخطوة الأولى في هذا المخيال السياسي هو جمع المعارضة بصفات شخوصها لا مؤسساتها، لأن التعامل الدولي مع مؤسسات المعارضة يصطدم مع الواقع القانوني للمؤسسة الخاضعة لمعايير ميثاقها التأسيسي.

- تعويم نظام الأسد كمدخل للحل السياسي، وترويج فكرة بقاء النظام ورحيل رأسه بعد حين.
- استخدام بند "هيئة حكم انتقالية" المذكور في اتفاق جنيف وفق دلالات تنفيذية إدارية تقوم بها حكومة وحدة وطنية لمرحلة انتقالية محدودة الصلاحيات.

إن المؤشرات السياسية الدالة على نمو هذه الفرضيات كثيرة وتجعل صانعي السياسة للقوى الإقليمية والدولية ينتهجون طرق الحلول الجزئية للملف السوري، أولها تبني المجتمع الدولي أجندة الحرب ضد الإرهاب، الأمر الذي يهدد بتغييب المعارضة من الصورة، كما يهدد بتغييب القضية السورية بأكملها، والدافع المشجع للمبادرة السياسية من قبل روسيا ومصر يتعلق بمواقف مجموعة دول أصدقاء الشعب السوري، التي لم تعد تخفي أن الصراع في سورية لم يعد رهانها الرئيس، وأن الأولوية تتعلق بأمنهم المحلي والقومي، فالأجدى أمريكياً وغربياً أن يتفرغ الجميع للحرب المشتركة ضد التطرف والإرهاب، الذي سيبقى محور الصراع في المنطقة لعدة سنوات معتقدين أن الخوف من التنظيمات الإرهابية سيكون كافياً لتشجيع المعارضة والنظام على التقارب والتفاهم وتوزيع المهام التنفيذية فيما بينهما.

وثاني هذه المؤشرات هي مدلولات السياسة الأمريكية ومشروعها "الاستراتيجي" والقاضي بتدريب 15000 مقاتل فقط من المعارضة لغايات تتعلق بمكافحة الإرهاب، بأنها سياسة ليست في عجلة من أمرها للحل السياسي خاصة بعد إغراق روافد صنّاع القرار الأمريكي بدراسات واستراتيجيات تدلل على نجاعة استخدام قوات النظام في هذه الحرب، وبالتالي لا مانع لديها من مباركة جهود موسكو مدركةً أن عوامل فشل هذه الجهود متواجدة، وبالتالي سيوفر هذا الحراك الدبلوماسي الوقت حتى يحين موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي علق عليها العديد من القضايا الاستراتيجية وتعد مكمن خلاف بين إدارة أوباما والمؤسسات الأمريكية.

أما على صعيد المحيط العربي، فيؤشر سلوك النظام العربي المشكل حديثاً والداعم للثورات المضادة على الرغبة السياسية لإنهاء الملف السوري بأقل الخسائر الممكنة، ففوّضَ مصر للقيام بدور الوساطة في هذا الملف لتوحيد كل الجهود لمكافحة الإرهاب الذي بدى أكثر تهديداً للنظام العربي من ذي قبل. ومما يدعم هذا المؤشر غياب الملف السوري عن أجندة اجتماعات الجامعة العربية الأخيرة.

بناءً على ما سبق يمكن التأكيد على أن الحراك المصري يهدف إلى الوصول لغايات متعددة لا تتعلق بمناقشات وحوارات أطياف المعارضة السورية للاتفاق على خارطة طريق للمرحلة الانتقالية فحسب، بل هي أيضاً استمرار وتنسيق مع الجهود الروسية والعمل على التوصل لإنشاء فريق مفاوض للنظام السوري وفق الافتراضات السابقة أعلاه، والهدف ليس الملف السوري بذاته بقدر ما هو أيضاً مدخلٌ لعودة مصر في القيادة الإقليمية الأمر الذي لايزال يشكك به لأمور ترتبط بالداخل المصري وأزمته الاجتماعية والاقتصادية وطبيعة النظام المشكل فيها وأدواته غير الفاعلة.

حيثيات ومحددات الأطراف تنذر بعدم التلاقي

بمعزل عن السياق الدولي وانطلاقاً من المحددات السياسية للأطراف المتحاورة في القاهرة التي يشكل أساسها الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة وهيئة التنسيق الوطنية، يمكن التنبؤ بصعوبة التوصل لاتفاق على خارطة طريق موحدة رغم أهمية الوصول إلى ذلك والذي من شأنه توحيد الرؤية وإنهاء حالة الاختلاف الحاد بين أطياف المعارضة، ويمكن تعليل هذه الصعوبة لأسباب ترتبط بطبيعة الاختلاف الجوهري فيما بينهما حول قضايا جوهرية كمصير رأس النظام ودوره في المرحلة الانتقالية، وغياب الرؤية الموحدة حيال الجيش النظامي والجيش الحر، واختلاف التموضعات السياسية لكلا الطرفين، ففي حين لا يزال الائتلاف يمثل حالة سياسية معترفٌ بها إقليمياً ودولياً كممثل شرعي للشعب السوري، تشكل هيئة التنسيق حالة معارضة متصالحة إلى حد ما مع النظام ولا يمكنها تمثيل المعارضة الداخلية بأي حال من الأحوال، نظراً لوجود قوى سياسية وعسكرية وإدارية أكثر فعالية منها، وبالتالي فهي تبحث أيضاً عن تموضع سياسي أكثر فاعلية في المشهد السوري. وسيشكل هذا الاختلاف في التموضع والأدوات عثرة مهمة في سير الفعل التشاوري بالقاهرة.

إن التبني المختلف لعناصر الحل سيزيد من تعقيد أجواء التفاهمات السياسية، فعناصر الحل السياسي لدى هيئة التنسيق تتمثل في ستة: إقناع النظام والضغط عليه، والعمل على عقد جولة ثالثة من المفاوضات بين وفدي الحكومة والمعارضة، والتي تكون متوازنة تمثل كافة أطياف المعارضة من الداخل والخارج (إشارة إلى الهيئة ذاتها)، إضافة إلى العمل على وقف القتال وإطلاق النار وإطلاق سراح المعتقلين والأسرى، وكذلك تسيير إيصال المساعدات الإغاثية الإنسانية، وتشكيل هيئة حكم أو حكومة انتقالية لديها صلاحيات تنفيذية تستطيع بموجبها أن تضع إعلاناً دستورياً أو مشروع دستور جديد، وقانون انتخابات وآخر للأحزاب، على أن تجرى انتخابات برلمانية ورئاسية تنقل سورية من الوضع الحالي إلى دولة ديمقراطية ذات مؤسسات مدنية فاعلة. أما عناصر الحل السياسي لدى الائتلاف فهي منبثقة من ميثاقه وتتعارض مع الهيئة في الأساسيات إذ هي قائمة على رحيل النظام وعدم الحوار معه، فالائتلاف يعتبر أن قيام نظام ديمقراطي تعددي في سورية يتيح التداول السلمي للسلطة لا يكون إلا بالقضاء على الاستبداد وتغيير النظام السياسي بشكل جذري وشامل بما فيه رموز النظام وجهازه الأمني ، وتبني نقاط مؤتمر جنيف1 وقرارات مجلس الأمن المعنية مع ضرورة التأكيد على هيئة حكم انتقالية بكافة الصلاحيات، وليس حكومة مثالثة وطنية (ثلث لنظام وثلث للمعارضة وثلث للقوى المدنية) واعتبارها الهيئة الشرعية الوحيدة المعبّرة عن سيادة واستقلال الدولة السورية، بالإضافة إلى خطة انتقالية تحوي جدولاً زمنياً لإعداد الدستور وقوانين الانتخاب...إلخ[1]

[1] ويذكر هنا أن الائتلاف قد أرسل مذكرة تفاهم لهيئة التنسيق (بتاريخ 13 كانون الثاني 2015) للتوقيع عليها قبل لقاء القاهرة المزمع عقده في الفترة المقبلة وتؤكد المذكرة بحسم تمسكها بثوابت الثورة وعلى رأس هذه الثوابت رحيل النظام، ولم ترد هيئة التنسيق على تلك المذكرة بعد حتى تاريخ نشر هذا التقدير.

الخطوط العامة لتفاهمٍ يقوي تموضع المعارضة

انطلاقاً من ضرورة التوصل إلى مستند مشترك بين قوى المعارضة فإنه لا بد من العمل على إنجاز هذه الغاية وفق مسارات عدة تبدأ من عدم تشويشها بغايات أخرى ثم التواصل مع أغلب الأجسام السياسية والعسكرية المعارضة الفاعلة بالداخل والاتفاق على هذه الخارطة ثم طرحها على المجتمع الدولي لقبولها وتبنيها. ومهما كانت صياغة هذه التفاهمات لا بد أن تحوي أربعة خطوط رئيسية وواضحة تتأتى من معايير الفاعلية السياسية للحل المبتغى لا لبس فيها:

1. يهدف الحوار إلى تغيير السلطة وفق قواعد اتفاق جنيف مع ضرورة توضيح مهام وطبيعة هيئة الحكم الانتقالي ذات الصلاحيات الكاملة.
2. خارطة طريق تشكل مرجعاً ومستنداً للمرحلة الانتقالية وتكتسب الشرعية السياسية الإقليمية والدولية، وتستعرض جدولاً زمنياً لإنجاز المهام الانتقالية.
3. وضع تصور لمشروع دستور جديد يكرس النظام البرلماني ويرسي عقداً اجتماعياً جديداً يضمن الدولة المدنية وحقوق المواطنة المتساوية لكل السوريين ويكفل التعددية السياسية وحقوق القوميات كافة واعتبارها جزء أساسي وتاريخي من النسيج الوطني السوري، ويضمن استقلال القضاء والفصل بين السلطات الثلاث...إلخ.
4. تغيير وظيفة مؤسستي الجيش والأمن وإعادة هيكلتهما وتأهيلهما وإعادة بناءها لتؤدي وظيفتها الحقيقية في حفظ أمن الشعب والوطن ضد المخاطر الخارجية، وأيضاً من خلال خضوعها لسيطرة ورقابة البرلمان وعدم تجاوزها لصلاحياتها، بالإضافة إلى خضوع قياداتها وأعضائها للمحاسبة القانونية والقضائية في حال تجاوز أو انتهاك أي من الحقوق الأساسية للمواطنين.
5. التصدي لخطر الجماعات اللاوطنية سواء تلك المقاتلة التي تتعدى أهدافها حدود سورية أو تلك الفصائل غير السورية.

إن تفاهمات المعارضة السورية هي ضرورة ملحة يفرضها الواقع السياسي والعسكري للمعارضة ذاته، وينبغي مواصلة الجهود الرامية لتحقيق ذلك وإن تعرضت مسيرتها لعثرات هنا وهناك، إذ لا تنذر المعطيات والغايات وحتى الأسس المرجعية لطرفي حوار القاهرة بنجاحه والتوصل إلى صيغة تفاهم.

عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

Turkey, Istanbul
Tel. +90 (212) 263 41 74 - **Fax.** +90 (212) 263 41 75
www.OmranDirasat.org - info@OmranDirasat.org